

النحو البغدادی: المیول والاتجاهات

دراسة وصفية

Baghdadi grammar: Tendencies and Directions

Descriptive study

د. عباس الشریف عبدالله إبراهيم

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الضعین - السودان

Abbas Alsharif Abdalla IBRAHIM

Assistance Professor In Arabic Department – Faculty Of Education

Eldaein University - SUDAN

Email: Abbsharif11@gmail.com

<https://orcid.org/0000-0002-4472-8357>

الملخص

هدف البحث إلى بيان اتجاهات وميول علماء النحوي البغدادي، وتحررهم من العصبية المذهبية التي كانت سائدة لدى علماء المذهبين الأولين (البصري والكوفي) متخذين بذلك منهاجاً وسطاً يقوم على الأخذ من المذهبين إضافة إلى المذهب البغدادي القائم بذاته، لذا جاءت هذه الدراسة لبيان الاتجاهات الثلاثة المتمثلة في اتجاه الميل إلى آراء الكوفيين واتجاه الميل إلى آراء البصريين واتجاه الخلط بين المذهبين، ومدى تأثيرها في تيسير النحو العربي وتوسع قواعده، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وخُتمت الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال عرض الاتجاهات والآراء، أبرزها:

1. تحرر علماء بغداد من التعصب المذهبي الذي كان سائداً في المذهبين قبله.
2. اتخذ علماء النحو البغدادي منهاجاً وسطاً وهو الخلط بين المذهبين (البصري والكوفي)
3. توسعت قواعد النحو في المذهب البغدادي نتيجة التنافس الشديد بين العلماء في الحلقات العلمية.

الكلمات المفتاحية: النحو البغدادي، الاتجاهات، الميول، النحو الكوفي، النحو البصري.

Abstract

The study aimed to clarify the tendencies and directions of the Baghdadi grammarians, and their liberation from the sectarian fanaticism that was prevalent among the scholars of the first two doctrines of thought (Al-Basri and Al-Kufi), taking a middle approach based on taking from the two schools in addition to the self-contained Al-Baghdadi doctrine. The tendency towards the views of the Kufics, the tendency towards the views of the Basri, and the direction of confusion between the two doctrines of thought, and the extent of their impact on facilitating Arabic grammar and expanding its rules, this study followed the descriptive approach, and the study concluded with the most important results it reached by presenting trends and opinions, the most prominent of which are:

1. The scholars of Baghdad were liberated from the sectarian fanaticism that was prevalent in the two doctrines before it.
2. Al-Baghdadi grammatical scholars took a middle approach, which is to confuse the two doctrines of thought (Al-Basri and Al-Kufi).
3. The grammar rules in the Baghdadi school of thought expanded as a result of intense competition between scholars in the scientific circles.

Keywords: Baghdadi Grammar, Trends, Tendencies, Kufic Grammar, Al Basri Grammar.

المحور الأول: الإطار المنهجي

المقدمة

في الوقت الذي رأى فيه بعض نحاة بغداد أن نحاة البصرة والكوفة قد ابتعدوا بعلم النحو عن جوهره وغايته قام أصحاب المدرسة البغدادية باتخاذ مذهب وسط بين المذهبين.

لذا تجيء هذه الدراسة محاولة لرصد الجهود التي بذلها علماء النحو في بغداد من أجل تيسير النحو وتذليل مصاعبه على الطلبة والدارسين، حيث سلكوا سُبُلًا مختلفة واتجاهات متعددة لتحقيق هذه الغاية التي أولوها عناية فائقة برزت نتائجها بصورة جلية في إرساء قواعد النحو وربط ماضيه بحاضره ومستقبله، فظهرت تلك المؤلفات والموسوعات النحوية العظيمة المختصر منها والمطول، وقد تتبعت هذه الدراسة خطواتهم لمعرفة الاتجاهات النحوية التي مالوا إليها والطرق التي سلكوها لتيسير النحو العربي.

أسباب اختيار الموضوع

- معرفة الاتجاهات النحوية في النحو البغدادي.
- إبراز دور النحو البغدادي في تيسير النحو.
- تتبع آراء نحاة بغداد ومدى استفادتهم من آراء سابقهم.

إشكالية البحث

يمكن توضيح إشكالية البحث من خلال طرح الأسئلة التالية:

ما النحو البغدادي؟ ما أهم الآراء النحوية للنحاة البغداديين؟ ما الاتجاهات النحوية التي شاعت في النحو البغدادي؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة تتبع واستخلاص آراء النحاة البغداديين والإمام بالاتجاهات والميول النحوية التي بنوا عليها في توضيح آرائهم والتي أسهمت بصورة واضحة في ابتكار مذهب ثالث مستقل.

أهمية البحث

تتبع أهمية الدراسة كونها تتناول الجهود العظيمة التي قام بها علماء النحو في بغداد من أجل تبسيط علم النحو وتذليل مصاعبه، كما أنها ترصد الميول والآراء التي أدلى بها علماء النحو في بغداد والتي شكلت رافدا كبيرا من روافد التيسير النحوي حتى بلغ النحو غايته وتوسعت قواعده في تلك الفترة

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

المحور الثاني: الإطار النظري

1. مدخل: طبيعة النحو البغدادي

يُعد اللقاء الأول بين المبرد وأصحاب ثعلب في مسجد بغداد البذرة الأولى لبداية النحو البغدادي حيث كان الناس يلتقون بشيخهم فيه، يتحلقون حوله ويستمعون منه ما قال الكسائي وما قال الفراء، فحل المبرد بينهم وأخذ يتحدث في المسائل النحوية محاولا إيهام الناس أنه سئل منها، فتحلقوا حوله وكان ممن تنبه له ثعلب الذي لم يكن يرغب أن يحل في المدينة من ينافسه في علمه هذا، فطلب من تلاميذه أن يذهبوا لمناقشة هذا الغريب ومحاولة إسكاته، وكان على رأس الزاهيين أبو إسحاق الزجاجي الذي ناقش المبرد في عدد من المسائل، كان الزجاجي يسأل عنها والمبرد يجيب، وبقي الحال بهما على هذا حتى والى بين أربع عشرة مسألة يجيب عن كل منها الجواب المقنع، ثم يعود عليه بالنقض فيفسد جوابه الأول، ثم يعود إلى إفساد النقيض وتصحيح الجواب الأول، والناس معجبون ومندهشون من قدرة هذا الشيخ وتمكنة مما يشرح، وفصاحته مما يقول وقوة حجته التي يستطيع بها إقناع السامع نقضا وإيجابا، وهكذا انصرف كثير من الدارسين عن ثعلب وانحازوا إلى المبرد ولازموه، ومن بين

هؤلاء: أبي إسحاق الزجاجي وأبي علي الدينوري ومنذ ذلك اليوم غدا شيخا جديدا يحمل أصولا جديدة ونحوا جديدا يختلف في منهجه عن المنهج الكوفي المعروف في بغداد.

وكان لهذا المنهج الجديد الذي طرأ على درس النحو في بغداد أثر بعيد في اجتذاب الدارسين إليه لكي يطلعوا عليه بعد - اطلاعهم على النحو الكوفي وأصوله أقيسته وآراء شيوخه ومنهجه - ويستطيعوا المقارنه بين النحويين والتميز بينهما على أساس المعرفة (1)

وهكذا انصهر المذهبان (البصري والكوفي) في مذهب ثالث هو المذهب البغدادي، وكان هذا ناتج عن جملة من الدوافع أهمها:

أ. الدافع الحضاري

كانت بغداد في أول أمرها مدينة الملك والسلطان، بها الجنود والقادة والسلطة والسطوة، ولم تكن مهوى لرواد العلم والمعرفة، ولما استقرت أمور الدولة وفتح الخلفاء أبوابهم للعلماء واحتفوا بهم وأكرموا وفادتهم طمحت أنظار العلماء إلى بغداد، رغبة في المجد والشهرة أو سعيا وراء المال والثروة.(2)

ب. الدافع التوفيقي

بدأت جذوره تظهر مع الأخفش الأوسط الذي قارب بين المدرستين باتخاذ منهجا وسطا معتدلا وتأثر به النحاة الذين أتوا من بعده، وعدل الفراء من موقف مدرسة الكوفة، ووقف المازني والمبرد بعده موقفا معتدلا فأسهموا إسهاماً فاعلاً في التمهيد مع الأخفش إلى ظهور المدرسة البغدادية التي لم يكن الطرف موافقاً لها آنذاك؛ لغلبة حدة التعصب على كلا الفريقين، وبعد أن مضى جيلان من أعلام المدرستين بعد الاخفش، مضى معهما التعصب ومبدأ الالتزام، وبعد أن أدت المناظرات التي دارت بين المبرد وتعلب وشهرتها التي طبقت الأفاق إلى استقطاب تلاميذ النحو وتوافد أعداد كبيرة من شتى أقطار العالم الإسلامي للأخذ عنهما.

ولما أصبح هؤلاء التلاميذ معلمين صاروا يعلمون ما اختاروه من المذهبين، ويُجيبون أحيانا بإجابة بصرية، وأحيانا بإجابات كوفية، حسب اقتناعهم بها ونسب إلى ابن كيسان أنه كان يمزج النحو في تعليمه، وكذلك أبو القاسم الزجاجي كان يتبع طريقا وسطا بين المدرستين في منهجه النحوي، وهذا ابن السراج ألف كتاب "الأصول" وعول فيه على مسائل الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة

1- المدارس النحوية - خديجة الحديثي، ص: 198-199.

2- الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط1 1985، ص: 536.

والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة مع أنه ممن يميلون إلى المذهب البصري (3)، قال أبو عبدالله المرزباني: " صنف - يعني ابن السراج - كتابا في النحو سماه الأصول ... فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قاسه ورتبه، إلا أنه عوّل فيه على مسائل الأخفش ومذاهب الكوفيين وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة". (4)

ج. الدافع العلمي التجديدي

بعد التوافد الجم الذي شهدته بغداد من شتى أقطار العالم الإسلامي للأخذ عن العالمين الجليلين المبرد و ثعلب بدأ التلاميذ يتنافسون في تحصيل العلم تنافسا ليس متأثرا بالتعصب القائم بين المذهبين، وإنما هو تنافس علمي محض من أجل التعرف على الآراء الصائبة أتى كان مصدرها، فلم يكن أحدهم يجد حرجا ولا ضيرا في التنقل بين هذين العلمين والجلوس عند هذا أو ذاك، ليقارن بين ما سمع، ثم يأخذ وينتقي ما يحلو له ويروق، وربما كان أحدهم لا يستطيع الانتظار حتى ينتهي مجلس المبرد أو ثعلب؛ وإنما كان يخرج قبل أن ينتهي شوقا لسماع ما يقول الآخر، حتى لا يفوته شيء من قول الرجلين، وربما خرج بجواب أحدهما عن مسألة نحوية ما يعرضه على الآخر وقد يقوم بالتنقل بينهما لمعرفة إجابتهما وردودهما، فيحدث مناظرة بينهما من غير لقاء وهذا ما كان يفعله الأخفش الأصغر علي بن سليمان المتوفى (315 هـ).

2. الاتجاه إلى النحو البصري

2.1 موافقة الزجاجي النحو البصري

2.1.1 المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة والنكرة لا تنعت إلا بالنكرة

وافق الزجاجي البصريين في أن: النكرة لا تنعت إلا بالنكرة، وأن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، حيث يقول في كتابه "الجمل" واعلم أن النكرة تنعت بالنكرة، كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة، ولا تدخل إحداهما على الأخرى". (5)

وشرط الجمهور ألا يكون أعرف من متبوعه، بل دونه أو مساويا له، نحو: رأيت زيدا الفاضل، وخالفهم في ذلك الكوفيون حيث جوّزوا التخالف في المدح والذم، ومثلوا بقوله تعالى: {وَيُلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ (1) الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ} الهمزة: 1- 2، فجعلوا " الذي " صفة للهمزة.

³ المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مرجع سابق، ص 112-115.

⁴ إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي ج 3، ص 149.

⁵ الجمل في النحو، ص: 13.

وجوز الأخص الأوسط وصف النكرة بالمعرفة إذا خصت قبل ذلك بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: {فَأَخْرَانَ يَوْمَانَ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ} المائدة:107، قال: "الأوليان" صفة لـ "أخران"؛ لأنه لما وُصِفَ تخصص. (6)

2.1.2 الأصل في الأسماء الأعراب والأصل في الأفعال البناء

وافق الزجاجي البصريين في أن الأعراب أصل في الأسماء، وأن البناء أصل في الأفعال، يقول الزجاجي في "الإيضاح" قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين أن المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل. (7)

ويوضح هذا الرأي أيضا في كتابه (الجملة) حيث يقول: "وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأن الإعراب إنما دخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف. (8)

2.1.3 عدم جواز العطف على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض

وافق الزجاجي كذلك البصريين في القول بعدم جواز العطف على الضمير إلا بإعادة الخافض، حيث يقول الزجاجي: واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا بالمضمر المخفوض، فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض، لو قلت: "مررت به وزيد" و "دخلت إليك وعمرو" لم يجز حتى تقول: "مررت به وبزيد"، و "دخلت إليك وإلى عمرو"، وكذلك ما أشبهه. (9)

وحجتهم في ذلك أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطف على الضمير المجرور فكأنك عطف الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، وخالفهم في ذلك الكوفيون الذين ذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررت بك وزيد" وحجتهم في ذلك أنه قد جاء في التنزيل وكلام العرب، قال تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} النساء: من الآية 1 بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة، وهو حمزة الزيات، وقال الشاعر:

6 - همع الهوامع، ج3، ص: 118
7 - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، ط3، 1989م، ص: 77.
8 - الجملة في النحو، ص: 260.
9 - السابق، ص: 18.

فاليوم قَرَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا
فأذهب فما بك والأيام من عَجَبٍ
فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في "بك" والتقدير: بك وبالأيام.(10)

2.1.4 عدم جواز العطف بـ (لكن) إلا بعد الجحد

تبع الزجاجي البصريين في ما ذهبوا إليه من أن "لكن" لا يعطف بها إلا بعد الجحد، يقول الزجاجي: وتقول: ما خرج محمد لكن عمرو، ولو قلت خرج محمد لكن عمرو لم يجز؛ لأن "لكن" لا يعطف بها إلا بعد الجحد(11)، ويقول السيوطي عن مذهب البصريين في نحو: قام زيد لكن عمرو: والبصريون منعه؛ لأنه لم يسمع، فيتعين كونها حرف ابتداء بعد الجملة، فيقال: لكن عمرو لم يقم، وأجاز الكوفيون الإيجاب - غير الجحد - قياساً على بل لأنها مثلها في المعنى، نحو: قام زيد لكن عمرو.(12)

2.1.5 الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات

وافق الزجاجي البصريين في قولهم أن الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات حيث يقول: "واعلم أن الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات لا تؤكد، لو قلت: قام رجل نفسه، وقبضت درهما كله، لم يجز؛ لأن النكرة لم يثبت لها عين، لأن الأسماء التي تؤكد بها معارف لا تتبع النكرات تؤكد لها"(13). وهذا ما كان معمولاً به عند البصريين، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "ومنع البصريون إلا الأخص تأكيد النكرة مطلقاً، وأجاز بعض الكوفيين مطلقاً، وأجازه بعضهم إذا أفاد، ومنعه إذا لم يفيد، ومثال الجائز لكونه مفيداً قولك: صمت شهراً كله ... فبذكر "كل" يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر".(14)

2.1.6 أفعل في التعجب فعل لا اسم

اتبع الزجاجي البصريين في قولهم أن "أفعل" في التعجب فعل ماضٍ نحو قولك: ما أحسن زيدا! ، يقول الزجاجي: "وأحسن فعل ماضي وفاعله ضمير فيه، وهو ذكر يعود على "ما"، وزيدا منصوب بوقوع الفعل عليه وتمثيله: "شيء حسنٌ زيدا"، إلا أن لفظ التعجب لزم مع "ما".(15)

10- الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 379-380.

11- الجمل في النحو، ص: ص: 19

12- همع الهوامع، ج3، ص: 185

13- الجمل في النحو، ص: 22

14- شرح التسهيل، ج3 ، ص: 296.

15- الجمل في النحو، ص: 99.

وهذا ما ذهب إليه البصريون وتبعهم في ذلك ابن مالك، واختُلف في فعليته عند الكوفيين، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "وأما (أفعل) فمختلف في فعليته عند الكوفيين، متفق على فعليته عند البصريين، وهو الصحيح؛ للزوم نون الوقاية عاملا في ياء المتكلم، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، ولا يكون كذلك إلا فعل".⁽¹⁶⁾

2.2 موافقة ابن كيسان للبصريين

2.2.1 الضمير أعرف المعارف

تبع ابن كيسان البصريين في أن أعرف المعارف هو الضمير، ثم العلم، ثم المشار إليه (اسم الإشارة)، والمنادى، كلاهما في رتبة واحدة؛ لأن كليهما تعريفه بالقصد، ثم الموصول، ثم ذو "ال" وقيل: ذو "ال" قبل الموصول، وعليه ابن كيسان، لوقوعه صفة له في قوله تعالى: {قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ} {الأنعام: 91}.

والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وأجيب بأنه بدل أو مقطوع، أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة.

وقيل: هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بـ "ال". وقيل لأن كلا منهما تعريفه بالعهد.

وعُزي إلى الكوفيين أن العلم أعرف المعارف، ونُسب لسبيويه، واختاره أبو حيان، وقيل أعرفها اسم الإشارة ونسب إلى ابن السراج.⁽¹⁷⁾

2.2.2 أداة التعريف "ال" بجملتها

ذهب ابن كيسان إلى أن أداة التعريف "ال" بجملتها هي حرف ثنائي الوضع بمنزلة "قد" و"هل"، وهمزتها همزة قطع، وهذا المذهب هو مذهب الخليل كما نقل ابن مالك⁽¹⁸⁾، وقال ابن جني: وكان الخليل يسميها "ال" ولم يكن يسميها "الألف واللام" كما لا يقال في (قد) "القاف والبدال". وذهب غيرهم من النحويين إلى أن أداة التعريف هي "اللام" فقط والهمزة للموصل اجتلبت للابتداء بالساكن، وفتحت على اختلاف سائر همزات الوصل، تخفيفا لكثرة دورها وعليه سبيويه.⁽¹⁹⁾

¹⁶- شرح التسهيل، ج3، ص: 31.

¹⁷- همع الهوامع، ج1، ص: 187 - 188.

¹⁸- ارتششاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998م، ص: 985.

¹⁹- همع الهوامع، ج1، ص: 256.

2.3 موافقة الفارسي لأراء البصريين

2.3.1 ناصب المفعول لأجله هو الفعل

ذهب أبو علي الفارسي مع سيبويه إلى أن ناصب المفعول لأجله هو " الفعل " بعد إسقاط حرف الجر، لأنه جواب له، والجواب أبداً على حسب السؤال فقولك في الجواب: لم ضربت زيدا؟، ضربته تأديباً، أصله: للتأديب إلا أنه أسقط اللام ونُصب، ولهذا تعاد إليه في مثل: ابتغاء الثواب تصدقتُ له، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها.

وذهب الزجاج في ما نقل ابن عصفور عنه: إلى أنه ينصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراماً لك: أكرمتك إكراماً لك، حذف الفعل وجعل المصدر عوضاً عن اللفظ، فلذلك لم يظهر.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر وليس على إسقاط حرف الجر، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربت زيدا تأديباً، فكأنك قلت: أدبته تأديباً.⁽²⁰⁾

2.3.2 المخصوص بصفة المدح

وافق أبو علي الفارسي البصريين، في ما ذهبوا إليه أن المخصوص بالمدح أو الذم، في نحو: نعم رجلاً أبوبكر، وبئس رجلاً أبولهب خبر لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوح أبو بكر والمذموم أبولهب.

وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ، والجملة السابقة خبره ولا يجوز غير ذلك .

وذهب ابن كيسان إلى أنه بدل من الفاعل.⁽²¹⁾

2.3.3 جواز إعراب الأول مبتدأ والثاني خبر والعكس إذا كان كل منهما معرفة

ذهب أبو علي الفارسي مع سيبويه إلى أنه إذا اجتمع معرفتان فإنك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ، وأما من خالفهم في هذا فله أقوال:

- أحدها: أن الأعم هو الخبر نحو: زيد صديقي، فصديقي هو الخبر إذا كان له أصدقاء غيره.
- الثاني: إنه بحسب المخاطب فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو يسأل عن أحدهما بقوله:

²⁰ السابق، ج2، ص: 99
²¹ شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص: 83

- من القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول هو الخبر.
 - الثالث: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول هو الخبر.
 - الرابع: إن اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفها المبتدأ وإلا فالسابق.
 - الخامس: أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر نحو: القائم زيد.⁽²²⁾
- والذي عليه الباحث أن الأول منهما هو المبتدأ؛ لتساويهما في التعريف، وهو مسوغ من مسوغات تقديم المبتدأ على الخبر، فلك الخيار في جعل أيٍّ منهما مبتدأ.

2.4 موافقة ابن جنى لآراء البصريين

2.4.1 فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط، وجواب الشرط مجزوم بالأداة والفعل معا

ذهب ابن جنى إلى أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط، وجوابه مجزوم بالأداة والفعل معا، حيث يقول في كتاب "اللمع": "والشرط وجوابه مجزومان، تقول: إن تقم أقم، تجزم تقم بـ"إن" وتجزم أقم بـ"إن وتقم" جميعا.⁽²³⁾

وهو بذلك يكون موافقا لبعض البصريين أمثال سيبويه والخليل، وحجتهم في ذلك قولهم: إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما يجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط.

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال: إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط؛ فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعمل فيه معاً؛ كما قلنا في الابتداء والمبتدأ أنهما يعملان في الخبر، خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار، والحمل على الجوار كثير.⁽²⁴⁾

2.4.2 اللام المفتوحة لا تدخل إلا في خبر "إن"

²² - همع الهوامع، ج1، ص: 326

²³ - اللمع في العربية، ص: 82

²⁴ - الأنصاف في مسائل الخلاف، ص: 493.

ذهب ابن جنى مع البصريين إلى أن اللام المفتوحة لا تدخل إلا في خبر "إن" حيث قال:
"وتدخل اللام المفتوحة في خبر إن المكسورة دون سائر أخواتها زائدة مؤكدة ، تقول: إن زيدا لقائم،
ولو قلت: ليت زيدا لقائم لم يجز". (25)

وحجتهم في ذلك أنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، فلام التأكيد إنما
حسنت مع إن لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع
إن لأن إن تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر "لكن" كما يجوز في خبر إن، نحو "ما
قام زيدٌ لكنَّ عمرًا لقائم" وحجتهم في ذلك أنه جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر

يلومونني في حب ليلي عواذلي
ولكنني من حُبِّها لعميدُ

أما القياس فلأن الأصل في "لكنَّ" إن، زيدت عليها لا والكاف؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحداً. (26)

2.4.3 منع نداء المعرفة بـ "ال"

تبع ابن جنى الرأي القائل بمنع نداء الاسم المعرفة بـ "ال" حيث قال في كتابه اللمع: "واعلم
أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام، لا تقول: يا الرجل، ولا يا الغلام، لأن الألف واللام للتعريف،
ويا تحدث في الاسم ضرباً من التخصيص، فلم يجتمعا لذلك". (27)

وهو بذلك يكون موافقاً للبصريين الذين ذهبوا إلى عدم جواز نداء المعرفة بـ "ال" واحتجوا
بأن قالوا: لأن (الألف واللام) تفيد التعريف، و"يا" تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة واحدة لا
يجتمعان، مخالفاً في ذلك الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه يجوز نداء ما فيه (الألف واللام) لأنه جاء ذلك
في كلام العرب، قال الشاعر:

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي سَرًّا

فقال: يا الغلامان " فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام.

وقال الآخر:

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي
وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي

²⁵ اللمع في العربية، ص: 40

²⁶ الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 170

²⁷ اللمع في العربية، ص: 82

فقال "يا التي" فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام؛ فدلّ على جوازه.(28)

2.4.4 وجوب نصب المجرور بـ " كم " الخبرية إذا فصل بينه وبينها

مال ابن جنى إلى رأي البصريين القائل بأنه إذا فصل بين كم الخبرية ومجرورها فإن هذا المجرور يجب نصبه، يقول ابن جنى في كتابه (اللمع): "فإن فصلت بينها وبين النكرة التي تنجر في الخبر نصبها، تقول: كم قد حصل لي غلاما، وكم قد زارني رجلا، أردت كم غلام قد حصل لي، وكم رجل قد زارني، فلما فصل بينهما نصبت النكرة، قال القطامي:

كم نالني منهمُ فضلاً على عدم

إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

والشاهد هنا وجوب نصب تمييز كم للفصل بينهما (29).

واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز فيه الجر، لأن "كم" هي العاملة فيما بعدها الجر، لأنها بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده، وإذا فصلت بينهما بظرف أو بحرف جر بطلت الإضافة، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام، فعدّل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما.

وخالفهم في ذلك الكوفيون حيث ذهبوا إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بظرف أو حرف جر كان مخفوضاً، نحو: كم عندك رجل، وكم في الدار غلام، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا بأنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس.

أما النقل فقد قال الشاعر:

وشريفٍ بخلُهُ قد وَضَعَهُ

كم بجُودٍ مُؤرَّفٍ نالَ العُلَى

فخفض "مؤرَّفٍ" مع الفصل، وقال الآخر:

ضخِمَ الدَّسِيعَةُ ماجِدٍ نَفَاعِ

كَمْ في بني بكر بن سعد سيِّدٍ

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد "كم" في الخبر بتقدير "من" لأنك إذا قلت "كم رجلٍ أكرمت، وكم امرأة أهنت" كان التقدير فيه: كم من رجلٍ أكرمت، وكم من امرأة أهنت؛ بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده.(30)

28- الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 274-275

29- اللمع، ص: 102.

30- الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 248

2.4.5 فعل الأمر مبني على السكون

وافق ابن جنى البصريين في أن فعل الأمر مبني على السكون، يقول في كتابه (اللمع):
"والمبني على ضربين: مبني على الفتح وهو جميع أمثلة الماضي قلّت حروفه أو كثرت ... ومبني
على السكون، وهو جميع أمثلة الأمر للمواجه مما لا حرف مضارع فيه، وذلك نحو قولك: قم وخذ
واضرب، وانطلق، واستخرج".⁽³¹⁾

ومن حجج البصريين في ذلك: قالوا: إنما قلنا إنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال
أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني
منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على
أصله في البناء.

وخالفهم في ذلك الكوفيون الذين ذهبوا إلى فعل الأمر للمواجه المعرى عن حروف المضارعة
معرب مجزوم، وحجتهم في ذلك بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه
في نحو: "افعل" لتفعل، كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل" وعلى ذلك قوله تعالى: {فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا
هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} [يونس: 58] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، ودكرت القراءة أنها
قراءة النبي -صلى الله عليه وسلم- من طريق أبي بن كعب، وقد جاء في الحديث "ولتزره ولو بشوكه"
أي زره، وجاء عنه -صلوات الله- عليه أنه قال في بعض مغازيه: "لتأخذوا مصافكم" أي خذوا، وقال
-صلوات الله عليه- مرة أخرى "لتقوموا إلى مصافكم" أي قوموا.⁽³²⁾

فثبت أن الأصل في الأمر للمواجهة في نحو "افعل" أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب،
إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استنفقوا مجيء
اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف.⁽³³⁾

المحور الثالث: الاتجاه إلى النحو الكوفي

3.1 موافقة الزجاجي لأراء الكوفيين

3.1.1 أقسام الفعل اثنان فقط، هما الماضي والمضارع

³¹ اللمع في العربية، ص: 88

³² الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 427.

³³ السابق، ص: 430.

وافق الزجاجي الكوفيين إلى أن الفعل قسمان، ماض ومضارع، مقتطع من المضارع خلافاً للبصريين الذين جعلوه ماضياً وأمرأ ومضارعاً⁽³⁴⁾، يقول الزجاجي في كتابه الجمل (باب الأفعال): "الأفعال ثلاثة ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يُسمى دائم ... وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيدٌ يقوم الآن، ويقوم غداً، وعبداللهُ يُصلي الآن، ويُصلي غداً. فإن أردت أن تخلصه للاستقبال دون الحال أدخلت عليه السين أو سوف، فقلت: سوف يقوم، وسيقوم . فيصير مستقبلاً لا غير".⁽³⁵⁾

3.1.2 جواز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها

ذهب الزجاجي أيضاً إلى تجويز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها، حيث يقول في كتابه "الجمل" في باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار: "ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف وتوسيطها؛ لأنها متصرفة، فنقول: كان محمد شاخصاً، وكان شاخصاً محمدٌ، وما أشبهه⁽³⁶⁾، قال الله عز وجل: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}.⁽³⁷⁾

3.1.3 جواز مجيء "كان" للتحقيق

تبع الزجاجي الكوفيين في أنّ "كان" تكون للتحقيق إذا كان الخبر صفة أو فعل أو جملة، أو كانت "كان" للشك، نحو: ظننت وتوهمت، يقول صاحب كتاب "المساعد" عند حديثه عن "كان": "وللتحقيق أيضاً على رأي هو رأي الكوفيين والزجاجي، زعموا أنها قد تكون للتحقيق دون التشبيه، وجعلوا منه قول عمر ابن أبي ربيعة:

كأنني حين أمسي لا تكلمني
ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا

إذ لا تشبيه فيه، إذ هو ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا، وردّ بأن التشبيه بين بأدنى تأمل، وذلك أنه لما يئس من أن تكلمه مع اشتهاه كلامها، وإن كانت موجودة، كما يؤأس من الوصول إلى ما هو معدوم، صار كأنه اشتهاه ما لا وجود له أصلاً.⁽³⁸⁾

3.1.4 موافقة ابن كيسان لأراء الكوفيين

³⁴- مع الهوامع، ج1، ص، 30
³⁵- الجمل في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، أربد، الأردن، ط1، 1404هـ - 1984م، ص: 7-8.
³⁶- السابق، ص: 42
³⁷- الروم: 47
³⁸- المساعد على تسهيل الفوائد، بها الدين بن عقيل، تح: محم كامل بركات، ج1، دار الفكر، دمشق سوريا، 1400هـ - 1980م، ص: 305-306.

أ. الكاف والهاء والياء من " إِيَاك " و " إِيَاه " و " إِيَاي " هي الضمائر المنصوبة

تبع ان كيسان الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن الكاف والهاء والياء، من " إِيَاك " و " إِيَاه " و " إِيَاي " هي الضمائر المنصوبة، وأن " إِيَا " عماد، وكانت من بين حججهم أن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن هذه الكاف والهاء والياء هي التي تكون في حالة الاتصال؛ لأنه لافرق بينها بوجه ما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأتي بـ " إِيَا " لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها وذهب البصريون إلى أن " إِيَا " هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها.⁽³⁹⁾ ومنهم من ذهب إلى أن " إِيَا " اسم مضمرة ولو احقه ضمائر وهو مضاف إليها ولا يعلم ضمير إضيف إلى غيره، وهذا ما إليه الخليل والمازني، واختاره ابن مالك ونسبه إليهما وإلى الأخفش.⁽⁴⁰⁾

ب. جواز تقديم الحال على صاحبها

ذهب ابن كيسان وابن جني وأبو علي الفارسي من البغداديين، وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين إلى إجازة تقديم الحال على صاحبها في حالة جرّه⁽⁴¹⁾، وقد أشار إلى هذه المسألة صاحب كتاب "التسهيل" حيث يقول: "بل الصحيح جواز التقديم نحو: مررت بهند جالسة، وإنما حكمت بجوازه لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع، أما ثبوته سماعاً ففي قوله تعالى: {وما أرسلناك إلا كافة للناس}."⁽⁴²⁾

وفيه ثلاثة أقوال: ... والثالث أنّ كافة حال من الناس، والأصل للناس كافة، أي جميعاً، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبو علي وابن كيسان.⁽⁴³⁾

وخالفهم في ذلك الجمهور، حيث لم يجوزوا تقديم الحال على صاحبها المجرور، فلا تقل: "مررت جالسة بهند"، وعلّلوا منع ذلك بأنّ تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل و أن فعلا

³⁹- الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 555.

⁴⁰- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم امرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص: 536

⁴¹- التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى، ج1، ص: 589-590.

⁴²- سبأ: 28

⁴³- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي مختوم، دار هجر، ط1، 1990م، ج2، ص: 336-337.

واحدا لا يتعدى بحرف واحد على شيين، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الوسطة التزام التأخر، وبعضهم يعلل منع التقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة⁽⁴⁴⁾.

3.1.5 جواز جمع الاسم المذكر الذي آخره تاء التانيث بالواو والنون

مال ابن كيسان إلى الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سُمي به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون، نحو: طلحة، تجمع على "طلحون" عند الكوفيين، إلا أن ابن كيسان يفتح اللام فيقول: طلحون، واحتج بقوله: "إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في "الطلحات"، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون، كقولهم: (أرض وأرضون)، وكما حركت العين من أرضون بالفتح حملا على "أرضات" حركت العين من طلحون حملا على طلحات؛ لأنهم يجمعون ما كان على "فَعْلَة" من الأسماء دون الصفات على فعلات⁽⁴⁵⁾.

3.1.6 الضمير من "هو" و "هي" هو الهاء فقط

مال ابن كيسان إلى الكوفيين في أن الضمير من "هو" و "هي" هو (الهاء) فقط و "الواو والياء" زائدتان مثل الميم في "هم" والألف في "هما" والنون في "هنّ"، وكذلك حذفهما في المثني والجمع، ومن المفرد في لغة، يقول الشاعر:

بيناه في دار صدق قد أقام بها حيناً يعلّنا وما نعلّله

الشاهد هنا قوله (بيناه)، أصله "بيناه هو" فاستدل بها على أن الضمير هو "الهاء" و"الواو" زائدة. وكذلك الحال في "هي" من قول الشاعر:

هل تعرفُ الدار على تبراكا دارٌ لسُعدى إذ هـ من هواكا

حيث حذف الياء من "إذ هي" وتبعهم في ذلك السيوطي بقوله: وهذا المذهب هو المختار عندي، وخالفه في ذلك البصريون حيث يرون أن "هو" و "هي" أصلان وزيدت الميم والألف والنون في المثني والجمع.

وقال أبو علي الفارسي: الكل أصول، ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد⁽⁴⁶⁾.

⁴⁴ السابق، ص:

⁴⁵ الانصاف في مسائل الخلاف، ص: 35

⁴⁶ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص: 202 - 203.

3.1.7 ما وافق فيه أبو علي الفارسي الكوفيين

– جواز دخول "ما" على "خلا" و"عدا"

جوز الفارسي وابن جني مع الكسائي دخول "ما" على "خلا" و"عدا" على تقدير ما زائدة⁽⁴⁷⁾، وقد فسر هذا القول ابن هشام في كتابه (المغني) بقوله: "فإن قالوا ذلك على القياس فإفساد؛ لأن (ما) لا تُراد قبل الجار والمجرور بل بعده، نحو قوله تعالى: (عمّا قليل)، (فبما رحمة)، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُفاس عليه⁽⁴⁸⁾.

3.1.8 موافقة ابن جني لآراء الكوفيين

أ. "حاشا" فعل

وافق ابن جني الكوفيين في القول بأن (حاشا) فعل، قالوا لتصرفهم فيها بالحذف، أي: حذف الألف الأولى تارة، فتقول: "حشى" والثانية تارة أخرى، فتقول: "حاش" ولإدخالهم إياها على الحرف؛ أي إدخال حاشا على لام الجر، والحرف لا يدخل على الحرف. وذهب الجمهور إلى أنها حرف من حر وف الجر، أما ابن هشام فذهب إلى أنها اسم، يقول في كتابه (مغني اللبيب): "وهذا الدليلان ينفيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية... والصحيح أنها اسم يرادف البراءة (من كذا) بدليل قراءة بعضهم (حاشاً لله) بالتثوين، كما يقال: "براءة لله من كذا"⁽⁴⁹⁾.

ب. المبتدأ والخبر يترافعان

وافق ابن جني الكوفيين في أن المبتدأ والخبر يترافعان، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كلاً منهما طالب للآخر ومحتاج له وبه صار عمدة، وهو ما ذهب إليه أبو حيان وجلال الدين السيوطي⁽⁵⁰⁾.

أما الجمهور وسيبويه فقد ذهبوا إلى أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء لأنه بني عليه، ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء⁽⁵¹⁾.

المحور الرابع: الاتجاه البغدادي المستقل

⁴⁷ - همع الهوامع، ص: 313.
⁴⁸ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الإمام ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1411 هـ - 1991 م، ج1، ص: 153-154.
⁴⁹ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص: 140.
⁵⁰ - النحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات، ج1، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 2007، ص: 42.
⁵¹ - همع الهوامع، ج1، ص: 394.

ونقصد به ما استقل أو انفرد به النحو البغدادي من آراء نحوية لم يتناولها أو لم يقل بها غيرهم من البصريين والكوفيين، وما يمتاز به أصحاب هذا الاتجاه أنهم كانوا لا يميلون إلى الكوفيين أو البصريين في آرائهم النحوية، فكان الواحد منهم يترؤى ويتريث قبل أن يُدلي برأيه حول مسألة ما، وقد يوافق مذهبا من المذاهب حول مسألة معينة، ولكن لا يوافق صاحبه في كل ما يتعلق به، وإنما قد يختلف معه في وجه من الوجوه أو جانب من الجوانب في العلة أو الاحتجاج، وفي كثير من الأحيان يصل أحدهم إلى آراء جديدة مبتكرة يبتدعها من آرائه المستقلة.

4.1 الآراء التي انفرد بها ابن كيسان

4.1.1 حذف عامل الظرف والجار والمجرور

فيما يتعلق بعامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا، يرى ابن كيسان، أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبرا مجاز، وتبعه في ذلك ابن مالك مخالفا غيره من العلماء ممن ذهبوا إلى أن العامل فيه هو كونه مقدر، أو المبتدأ.⁽⁵²⁾

4.1.2 الضمير في مواضع المخاطب هو التاء فقط

يرى ابن كيسان أن الضمير في مواضع المخاطب هو "التاء" فقط، وهي "تاء" فعلت، وكثرت بـ "أن" وزيدت "الميم" للتقوية و"الألف" للتثنية، و"النون" للتأنيث، مخالفا في ذلك البصريين الذين ذهبوا إلى أن الضمير هو "أن" بفتح النون بلا ألف، للمتكلم، ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت، وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلا، وإثباتها وقفا، وهي الفصحى ولغة الحجاز، وإذا أريد الخطاب زيد إليه "ت" لفظا وهي حرف خطاب لا اسم، فتفتح في المذكر وتكسر في المؤنث، فيقال: أنت وأنت.

وتصرف، فتوصل بميم في جمع المذكر، كـ "أنتم" وبميم وألف في المثنى كـ "أنتما" وبنون في جمع الإناث، كـ "أنتن"، وخالفه الكوفيون الذين ذهبوا إلى أن الضمير هو المجموع من (أن والألف)، وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن والتاء).⁽⁵³⁾

4.1.3 جواز أن يكون المضمّر بعد لام التعليل هو "أن" أو "كي"

⁵² - همع الهوامع، 2/ 231.

⁵³ - السابق 1/ 201.

ذهب ابن كيسان فيما يتعلق بمسألة إضمار (أن) بعد (لام كي) إلى أنه يجوز أن يكون المضمّر "أن" ويجوز أن يكون "كي"، وحجته في ذلك أن العرب قد أضمرتهما بعدها.

وذهب البصريون إلى أن المضمّر بعد اللام هو "أن" وليس "كي"، فهي تظهر جوازا بعد لام "كي" ما لم تقترن ب "لا" فيجب الإظهار ولا تظهر كي - أي لا تقدر بعد اللام فتكون للنصب - وإن جاز أن ينطق بها بعد اللام، فتقول: جئت لكي أكرمك، لأن كي لم يثبت إظهارها في غير هذا الموضوع.

أما الكوفيون فإنهم زعموا أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك في لام الجحود.⁽⁵⁴⁾

4.1.4 (أم) أصلها "أو"

يرى ابن كيسان أن "أم" أصلها "أو" حيث أبدلت واوها ميما فتحوّلت إلى معنى يزيد على معنى "أو".

وللعلماء رأي ونظر فيما ذهب إليه ابن كيسان، حيث رفض ابن حيان ذلك بقوله: "وهي دعوة بلا دليل ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما وهما مختلفان من أوجه" ويؤيده في هذا القول السيوطي الذي يقول في كتابه (الأشباه والنظائر): "قال ابن العطار في تقييد الجمل (أم) و(أو) يشبهان من وجوه، ويفترقان من وجوه، فوجوه المشابهة ثلاث: الحرفية والعطفية، وأنهما لأحد الشينين أو الأشياء ... إلى أن يقول: والفرق بينهما أربعة أوجه:

أحدها: أن (أم) تفيده الاستفهام دون (أو) والثاني: أن (أو) مع الهمزة تقدر ب (أحد) و(أم) مع الهمزة المعادلة تقدر ب (أي) والثالث: أن جواب الاستفهام مع (أو) ب (لا) أو (نعم) وجوابه مع (أم) بالتعيين. الرابع: أن الاستفهام مع (أو) سابق على الاستفهام مع (أم)⁽⁵⁵⁾.

4.1.5 جواز نصب تمييز المائة

جوز ابن كيسان نصب تمييز المائة والمائتين، والألف المفرد، فتقول: مائة ثوباً ومائتان عاماً، وألف ثوباً، خلافاً للجمهور الذين يجرون تمييز المائة المفرد بالإضافة، نحو: مائة رجلٍ ومائتا عامٍ، وألف إنسانٍ، وقد أجاز سيبويه النصب في الضرورة الشعرية.

⁵⁴ السابق 2 / 321

⁵⁵ انظر: الأشباه والنظائر في النحو، 2 / 490 - 491. وسمع الهوامع، 3 / 166.

أما جمعه - أي التمييز- فقد جوزه الفراء على السعة، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي:
{وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا} الكهف/ 25 ، بإضافة مائة.(56)

4.2 الآراء التي انفرد بها الزجاج

4.2.1 "إيّا" اسم ظاهر لا ضمير

يرى الزجاج أنّ " إيّا" اسم ظاهر لا ضمير، والواحق له ضمائر أضيف إيّا إليها، فهي في محل جر بالإضافة. وهو بذلك يكون قد خالف طائفة من النحاة، منهم الخليل وجماعة، الذين ذهبوا إلى أنّ (إيّا) ضمير أضيف إلى ما بعده، وأن ما بعده ضمير أيضا في محل جر بإضافة إيّا إليه، وذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين أنّ الواحق هي الضمائر و(إيّا) عماد، أي: زيادة يعتمد عليها لواقعها لتمييز الضمير المنفصل من المتصل، والمذهب المختار من الخلاف هو مذهب سيبويه كما ذكر صاحب شرح التوضيح في كتابه: "أن الضمير نفس: إيّا فقط، وأن الواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة.(57)

4.2.2 بناء (نحن) على الضم

اختلف النحاة في علة بناء "نحن" على الضم، حيث يقول الزجاج: نحن لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو، والضمّة من جنس الواو.

وقال الأخفش الصغير من البغداديين كذلك: نحن للمرفوع فحرك بما يشبه الرفع.

ويرى المبرد من البصريين أنها تشبه قبل وبعد؛ لأنها متعلقة بشيء وهو الإخبار عن اثنين أو أكثر. أما الفراء وثعلب من الكوفيين فيرون أنها تضمنت معنى التثنية والجمع أقوى بأقوى الحركات، وقال هشام: الأصل "نحن" بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء إلى النون وأسكنت الحاء.(58)

4.2.3 صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط

ذهب الزجاج إلى أنّ المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطه متحرك سواء كان اسما لشيء مؤنث أو كان مخصوصا به المؤنث فإن ذلك لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وذلك نحو:

امرأة سميتها ب (قدم)، أو (كتف)، أو (عضد)؛ تقول: مررت بقدّم يا هذا إذا كان اسم امرأة، فإذا كان

56- انظر: ارتشباب الضرب، ص: 745. وهمع الهوامع، 272/2.

57- انظر: شرح التصريح على التوضيح، ص: 104-105

58- انظر همع الهوامع، 200/1

نكرة انصرف فقلت: (رأيت قدماً من الأقدام).
وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به
التأنيث: فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.
وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين: أن الاختيار ترك الصرف، وأنك إن شئت صرفت.
وذلك نحو: امرأة سميتها ب: (عين أو قدر أو عنز) «فالاختيار ألا تصرف في المعرفة.

واستدلوا على أنه يجوز صرف المؤنث إذا كان معرفة أو سطره ساكن ببيت قال سيبويه:

لم تتنّع بفضل منزرها دعدٌ ولم تُعدى دعدٌ بالعلب
فصرف الشاعر الاسم (دعد) في البيت مرة ومنعها من الصرف مرة أخرى⁵⁹).

4.3 الأراء التي انفرد بها ابن السراج

4.3.1 اسم الإشارة أعرف المعارف

ذهب ابن سراج إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف، ثم الضمير، ثم العلم، ثم ما فيه الألف
واللام، لأنه يتعرف بشيئين بالعين والقلب، وغيره يعرف بالقلب لا غير.
واحتجوا بأن قالوا: إن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعقلي، وتعريفه
عقلي فقط، وأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيد.

وبهذا يكون ابن السراج قد خالف غيره ممن قالوا: بأن أعرف المعارف المضمرة، ثم الاسم
العلم ثم المبهم، وهو مذهب البصريين، وإليه ذهب ابن كيسان.

وذهب آخرون إلى أن اسم العلم أعرف المعارف ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام وهو
مذهب الكوفي، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي، واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع،
وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها قالوا: والمضمرة يصح لكل مذكور فلا يخص شيئاً بعينه.⁽⁶⁰⁾

4.3.2 ليس "حرف لا فعل"

ذهب ابن السراج إلى أن ليس حرف؛ لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر
ومثلها "عسى". بينما كان جمهور البصريين يذهب إلى أن "ليس" فعل ناقص لاتصاله بالضمائر مثل:
لست، ولستم، وليسوا، ولسنا، وإلى أن "عسى" فعل لاتصالها بالضمائر مثل: عساك وعساه.

⁵⁹ انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاجي، ص: 49-50.
⁶⁰ شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعي، دار الطباعة المنيرية، مصر، ج5، ص 87، وهمع الهوامع، ج1، ص:188.

والباحث هنا يوافق البصريين في أنها فعل ؛ لاتصالها بالضمائر.

4.3.3 "مع" اسم

ذهب ابن السراج إلى أن "مع" اسم، يدل على ذلك حركة آخره مع تحرك ما قبلها، قال الزجاج:
في قوله تعالى: {قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ} البقرة /14.

نصب معكم كنصب الظرف، والواقع أنها ظرف لأننا نقول: أنا معكم كما نقول: أنا خلفكم؛
معناه: أنا مستقر معكم، وأنا مستقر خلفكم.⁽⁶¹⁾

4.3.4 "لما" ظرف

ذهب ابن السراج إلى أن "لما" هي ظرف بمعنى "حين"؛ نحو: لما جاني أكرمته، فهي تنفي
عن الثاني ما وجب للأول، فعلى هذا لا تقع بعد كلام فيه نفي. وهو يخالف جمهور النحاة وسيبويه،
حيث ذهبوا إلى أنها حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول وجود لوجود، وتبع ابن السراج في رأيه
هذا أبو علي الفارسي، وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين فقال: إذا ولي "لما" فعل ماض لفظا
ومعنى فهي ظرف بمعنى "إذا" فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضى في ما مضى وجوبا لوجوب.⁽⁶²⁾

4.4 الآراء التي انفرد بها الزجاجي

4.4.1 إلا أن يكون": من أدوات الاستثناء

انفرد الزجاجي بجعله "إلا أن يكون" من أدوات الاستثناء، يقول في باب الاستثناء من كتاب
الجمل: "وحروف الاستثناء: إلا، وغير، وسوى، وسوى، وسواء، وحاشا، وخلا، وعداء، ماعداء وما
خلا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون"، ثم يقول بعد أن فسر عمل جميع هذه الأدوات: "وأما (إلا أن
يكون) فإن شئت رفعت بها كقولك: قام القوم إلا أن يكون زيد، وما خرج القوم إلا أن يكون بكر، وإن
شئت نصبت، والرفع أجود⁽⁶³⁾، قال الله عز وجل: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً} البقرة /282، فُرئت
بالرفع والنصب، فاستدل هنا بقراءة عاصم بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع، كما ورد في تفسير البحر
المحيط حيث يقول صاحبه: "وقرأ عاصم تجارةً (حَاصِرَةً) بنصبها ... وقرأ الباقر برفعها" وقال

⁶¹ - الأصول في النحو، أبوبكر محمد بن سهل بن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، ج1، ص: 26-27

⁶² - انظر: شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، ج4، ص: 101.

⁶³ - انظر: الجمل في النحو، ص: 230-233.

الأخفش في كتابه (معان القرآن): "تقع تجارة حاضرة وقد يكون فيها النصب على ضمير الاسم (إلا أن تكون تلك تحارة)"⁽⁶⁴⁾

4.4.2 "قارب": من أفعال المقاربة

من الآراء التي انفرد بها الزجاجي أنه جعل "قارب" من أفعال المقاربة، فهو يقول في كتاب الجمل أثناء عدّه لأفعال المقاربة: "وهي: (عسى، وكاد، وكرب، وجعل، وأخذ، وقارب، وطفق)، وما أشبه ذلك."

ويرى الجمهور أنها ليست من هذا الباب؛ لأنها ليست داخلية على المبتدأ والخبر، بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام، تقول: قارب زيد القيام.⁽⁶⁵⁾

4.4.3 حصر البناء على الضم على العلم المفرد دون غيره

ذهب الزجاجي إلى أن كل منادى منصوب إلا المفرد العلم فهو مبني على الضم، يقول في كتابه (الجمل): "كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم فإنك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب وذلك نحو قولك: يا زيدُ ويا محمدُ".

ومذهب الجمهور أن المبني على الضم من المنادى هو العلم المفرد والنكرة المقصودة، وهما مبنيان على ما يرفعان به قبل النداء، يقول محمود حسني محمود: "ولم يذكر الزجاجي النكرة المقصودة لأنها عنده في عداد المعرف بـ"ال". وفي هذا يقول الزجاجي: "واعلم أنك إذا أقبلت على رجل بعينه فناديته قلت: يا رجل أقبل فرفعته، والتقدير: يا أيها الرجل أقبل، لأنك تريده بعينه".⁽⁶⁶⁾

4.5 الآراء التي انفرد بها ابن جني

4.5.1 جواز تقديم المفعول معه على صاحبه

جوز ابن جني تقديم المفعول معه على صاحبه تمسكا بقول الشاعر:

جمعت وفُحشا غيبة ونميمةً
ثلاثٍ خلالٍ لست عنها بمرعوي

⁶⁴ - انظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معروض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج22، ص369: / معان القرآن، أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط،

تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990، ج1، ص: 205

⁶⁵ - انظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص: 257.

⁶⁶ - الجمل في النحو، ص: 147

قدم الشاعر في هذا البيت (فُخْشاً) وهي مفعول معه على (عَيْبَةً) وهي مصاحبة، وفي الأصل كان عليه أن يقول: جمعت غيبة وفحشا، وهو بهذا يكون قد خالف ما ذهب إليه النحاة في منع تقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقاً.⁽⁶⁷⁾

4.5.2 الجر باللام المقحمة

ذهب ابن جني إلى أن جر المضاف إليه عندما تدخل عليه لام الإضافة يكون باللام المقحمة لمباشرتها وليس بالإضافة كما ذهب غيره؛ لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل نحو قول الشاعر:

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

أي يا بؤس الحرب؛ يقول ابن جني: إلا أن الجر في هذا ونحوه إنما هو اللام الداخلة عليه وإن كانت زائدة، وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائدا فإنه لا بد عامل، ألا ترى قوله:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضر

فالباء زائدة، وهي مع ذا عاملة... ولا يجوز أن تكون (الحرب) من قوله:

(يا بؤس للحرب) مجرورة بإضافة (بؤس) إليها، واللام معلقة؛ من قبل تعليق اسم المضاف والتأويل له أسهل من تعليق حرف الجر والتأويل له بقوة الاسم وضعف الحرف.⁽⁶⁸⁾

4.5.3 إعراب الثاني صفة للأول، في نحو: ادخلوا رجلا رجلا

ذهب ابن جني إلى أن الثاني في نحو: ادخلوا رجلا رجلا صفة للأول، أما الفارسي فذهب إلى أنه واقع موقع الحال، وذهب الزجاج إلى أنه توكيد، قال المرادي: والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول، لأن مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر (هذا حلو حامض)، ولو ذهب ذاهب إلى نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى: رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا.⁽⁶⁹⁾

الخاتمة

بنهاية هذه الدراسة، يمكن إدراج النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

1. اتجه النحو البغدادي إلى ثلاثة اتجاهات تمثلت في اتجاه الميل إلى آراء البصريين واتجاه الميل إلى آراء الكوفيين، والاتجاه البغدادي المستقل.
2. تحرر علماء بغداد من التعصب المذهبي الذي كان سائدا في المذهبيين قبله.

⁶⁷- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص: 276

⁶⁸- الخصائص، أبو الفتح عفمان بن حني، ج: 3، ص 107-106.

⁶⁹- اشرح التصريح على التوضيح، ص: 575

3. اتخذ علماء النحو البغدادي منهجا وسطا وهو الخلط بين المذهبين (البصري والكوفي)
4. توسعت قواعد النحو في المذهب البغدادي نتيجة التنافس الشديد بين العلماء في الحلقات العلمية.
5. توصل علماء النحو البغدادي إلى قواعد جديدة لا تمت إلى المذهبين بصلة.
6. مهد علماء النحو البغدادي لطريق جديد في تيسير النحو ظهر بصورة جلية في المدارس التي ظهرت بعد ذلك.

References

- 'Abi al-fath euthman bin jini, Al-khaṣayis, (in Arabic), taḥqiq muḥamad ealiin alnajaar, dar al kutub al miṣriat - miṣr, alṭabeat althaaniat, 1913m.
- 'Abi Al-Ḥasan saeid bin museadat al'akhfash al'awsata, maean alqurani, (in Arabic), taḥqiq: hudaa mahmud qiraeata, maktabat alkhanji, alqahirata, masir, altabeati, 1990m
- 'Abi hayaan al'andalsi, artishaf alḍarb min lisan alearab, (in Arabic), taha: rajab euthman muḥamad, maktabat alkhaniji, al-qahirat, ta1, 1418h 1998m.
- 'Abu al-barkat bin al'anbari, Al-'iinaṣaf fi masayil alkhilaf bayn albaṣariiyin walkufiyyin, (in Arabic), taḥqiq jawdat mabruk, altabeat al'uwlaa, 2002m.
- 'Abu aleirfan muḥamad bin eali alsabaan alshaafieii, Ḥashiat alsubaan ealaa sharḥ al'ashmuni li'alfiat aibn malik, (in Arabic), taḥqiq: tah eabd alrawuwf saed, almaktabat altawfiqia.
- 'Abu al-qasim Al-zujajii, al'iidah fi eilal alnahw, (in Arabic), taha: mazin almubaraki, maktabat dar aleurubat, alqahirata, miṣr, alṭabeat althaalithat 1989m.
- 'Abu Al-Qasim eabdalrahman bin 'iishaq alzujaui, aljamal fi alnahw, (in Arabic), taḥqiq: da. eali tawfiq alḥamd, dar al'amal, 'arbadu, al'urdunu, alṭabeat al'uwlaa, 1404h 1984m. 11.

'Abu Bakr muḥamad bn sahl bin alsaraaj, al'uṣul fi alnahw, (in Arabic), tahqiq: eabdalhusayn alfatli.

'Abu-'ishaq Al-Zujaj, Ma yanṣarif wama la yanṣarif, (in Arabic), tahqiq hudaa maḥmud qiraat, maṭabie al'ahram altijariat - alqahirat, 1971m.

Al-ḥasan bn al-qasim amradii, aljanaa aldaani fi huruf al-maeani, (in Arabic), tahqiq: fakhr aldiyn qabawat, wa muḥamad nadim faḍil, dar al kutub aleilmiat, bayrut, lubnan, al tabeat al'uwlaa 1992 .

Al-'imam aibn hisham Al-'ansarii, Mighni allabib ean kutub al'aeerib, (in Arabic), taha: muhamad muhi aldiyn eabd alhamidi, almaktabat aleasriat, sayda, bayrut, 1411h 1991m.

Al-'imam jalal aldiyn al-suyuṭi, Al-'ashbah walnazayir fi alnahw, (in Arabic), tahqiq: eabdaleal salim makram, muasasat alrisalat - bayrut, al tabeat al'uwlaa 1985m.

Allamae fi alarabiat li'abi alfath euthman bn jini, (in Arabic), tahqiq du. samih 'abu maghliin, dar majdalawiun lilnashr - eamaan - al'urduni

Al-Sayid rizq Al-Ṭawil, Al-khilaf bayn alnahawiiyn, (in Arabic), almaktabat alfayṣaliat, makat almukaramat, alsaaudiat, al-ṭabeat al'uwlaa 1985.

Baha aldiyn bn eaqil, almusaeid ealaa tashil alfawayid, (in Arabic), tahqiq: muhimin kamil barakat, dar alfikr, dimashq suria ,1400h 1980m.

Baha' aldiyn eabdallh bn eaqil, sharaḥ abn eaqil ealaa 'alfiat abn malik, (in Arabic).

Du. 'iibrahim 'iibrahim barakat, Al-nahw alarabiu, (in Arabic), jal, tal, dar alnashr liljamiat, masr, 2007.

Jalal Al-diyn eabdalahman bin 'abi bakr alshuyutii, Hamae alhawamie fi sharḥ jame aljawamie, (in Arabic), tahqiq: 'aḥmad shams aldiyn, dar al kutub aleilmiat - bayrut- lubnan 1998m.

Jamal aldiyn alqaftii, 'iinbah alruwat ealaa 'anbah alnuhaat, (in Arabic).

Jamal aldiyn muḥamad bin eabdallah bin malik, sharḥ altashil, (in Arabic), tah: eabd alrahman alsayid, wa muḥamad badawi makhtum, dar hijr, alṭabeat al'uwlaa, 1990m.

Khadijat Al-Hadithiu, Al-madaris alnahwiat, (in Arabic), dar al'amal - al'urdunu alṭabeat al'uwlaa 2003 m.

Khalid bin eabd allah al'azharii, altaṣrih ealaa altawḍih, 'aw altaṣrih bimadmun altawḍih fi alnahw, (in Arabic).

Muafaq aldiyn yaeish bin ealiin bin yaeish, sharḥ almufaṣali, (in Arabic), dar alṭibaeat almuniriati, miṣr.

Muḥamad bin yusif 'abi hayaan al'andilsay, Tafsir albahr almuhiṭi, (in Arabic), tahqiq: eadil 'aḥmad eabdalmawjudi, waealaa muḥamad mueawad, dar al kutub aleilmiaati, bayrut, lubnan, alṭabeat al'uwlaa, 1993m

Maḥmud Ḥusni maḥmud, Al-Madrasat Al-baghdadiat fi tarikh alnahw alearabii, (in Arabic), muasasat alrisalat, bayrut - lubnan, alṭabeat al'uwlaa 1986.

Sharḥ altasrih ealaa altawḍih.